مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد التاسع . العدد الرابع

شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٨هـ
(أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠٠٧م)

• (كـــاد) عند القدامى والمحدثين
(دراسة في الأحكام والدلالة)
• معايير التصنيف في النحو العربي
• رسالة في (أمَّـــا)
• الحبشيّة العربية: الجعزيّة مثالاً
• المحكم والمحيط الأعظم في اللغة
لابن سيده (ت سنة ٤٥٨ هـ)
عثرات التأليف والتحقيق
«القسم الأول»

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• (كاد) عند القدامى والمحدثين
(دراسة في الأحكام والدلالة)
محمد بن عمار درين ٥

• معايير التصنيف في النحو العربي
إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة ٤٩

• رسالة في (أمَّا)
وليد محمد السراقبي ١٠٧

• الحبشيّة العربية: الجِعزيّة مثالاً
جَاسر أبو صَفيّة ١٣٣

• المحكم والمحيط الأعظم في اللغة
لابن سيده (ت سنة ٤٥٨ هـ)
عثرات التأليف والتحقيق
«القسم الأول»
حسين بركات ١٥٣

المجلد التاسع ـ العدد الرابع ـ شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٨هـ / أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠٠٧م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

(كـــــاد)

عند القدامى والمحدثين

(دراسة في الأحكام والدلالة)

محمد بن عمار درين

كلية اللغة العربية ـ الرياض

كلما مررت ببعض النصوص المشتملة على (كاد)، لا ينجلي لي معناها جلاءً كاملاً، وأقف على خلاف واضح بين العلماء في تأويلها، خاصة تلك التي سبقت فيها (كاد) بنفي، أو تلاها نفي، كما في قول الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(١)، وقوله: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾(٢). ومما أضاف شيئا من التعقيد على الأساليب المشتملة على (كاد)، ما يتناقله بعض النحويين عن هذه الكلمة، من مثل قولهم: إن إثباتها نفي، ونفيها إثبات.

فكان ذلك مما دفعني للبحث في هذا الموضوع وجمع شتاته، بخاصة أنني لم أعثر ـ في حدود ما اطلعت عليه ـ على من ألمّ بدراسته إلماماً شاملاً، سواء أكان ذلك من حيث الأحكام، أم من حيث الدلالة.

لذلك فقد سعيت لجمع شتات هذا الموضوع من خلال تتبع كتب ومراجع في فنون مختلفة؛ كالنحو، والتفسير، والبلاغة، والمعاجم، وغيرها، إضافة إلى الإفادة من بعض البحوث المعاصرة ذات الصلة بالموضوع، تأكيداً على أن الحكمة ضالة الباحث الموضوعي، سواء وجدت هذه الحكمة لدى السابقين، أم كانت من كسب المعاصرين.

ومما شجعني على خوض غمار هذا البحث كذلك، الرغبة في التناول الموضوعي مع الاستقصاء ما أمكن لموضوع من موضوعات النحو، وذلك بجمع شتاته المفرق في أبواب عدة؛ إذ لا يخفى على الدارسين أن المنهج الذي سلكه العلماء في تناول الدرس النحوي، اضطرهم أحياناً إلى تفريق ما حقه أن يجمع، وجمع ما حقه أن يفرق، مما يستلزم من الباحث محاولة «إعادة ترتيب المعطيات القديمة ضمن قضايا كلية محددة المعالم، ورصد مواطن الالتقاء بين القديم والحديث للوصول إلى نظرية

(١) سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٢) سورة النور، الآية: ٤٠.

لغوية عربية تجمع بين الأصالة والمعاصرة»[١].

لذلك كله كانت هذه الدراسة التي ابتدأتها بالبحث في مسألة تصنيف (كاد)، ثم توقفت عندما يشترط فيما تدخل عليه، ثم تناولت مسألة الرتبة بين (كاد) وما تدخل عليه، ثم مسألة زيادة (كاد)، وأخيراً تناولت دلالة (كاد) بحسب استعمالاتها المختلفة.

تصنيف (كاد):

يكاد قدامى النحاة يجمعون على أن الكلم في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وقد لخص ذلك ابن مالك في قوله من الألفية:

كلامنا لفظ مفيد، كـ(استقم) اسمٌ، وفعلٌ، ثم حرفٌ الكلم

وذلك بناء على أسس وعلامات مميزة لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة. وقد تعددت العلامات الدالة على الأفعال عندهم، أوصلها السيوطي إلى بضع عشرة علامة[٢]. منها ما نص عليه ابن مالك في الألفية بقوله:

بتاء فعلتَ، وأتتْ، ويا افعلي ونون أقبلنّ فعل ينجلي

وعلى ذلك صنف النحاة (كاد) ضمن الأفعال؛ وذلك لقبولها لعلامات الفعل؛ مثل تاء التأنيث الساكنة (كادتْ)، وضمير الرفع البارز (كدتُ)، وتغير صيغتها لاختلاف الزمان (كاد، يكاد)، وقبولها لأحرف المضارعة (أكاد، يكاد...)، وغيرها، بل ذكر أبو حيان أن فعلية (كاد) أمر مجمع عليه عند النحويين؛ حيث قسم أفعال المقاربة -ومنها (كاد)- قسمين «قسم مجمع عليه أنه فعل، وهو ما عدا (عسى)، وقسم مختلف فيه، وهو (عسى): فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف»[٣].

(١) دور البنية الصرفية، لطيفة النجار (١٦-١٧).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر (٢/ ٩).

(٣) التذييل والتكميل (٤/ ٣٢٧).

وقد وقف بعض المحدثين من هذا التقسيم الذي اشتهر عند النحويين موقفاً نقدياً، وحاول وضع أسس أخرى لتقسيم الكلم، واختلفت اجتهاداتهم بناء على ذلك؛ لعل من أشهرها محاولة تمام حسان وتلميذه فاضل الساقي[١]؛ اللذيْن اعتمدا أساس المبنى والمعنى، أو الشكل والوظيفة لتقسيم الكلم، فكان حصيلة جهدهم تقسيم الكلم إلى سبعة أقسام: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة.

ومما له صلة بموضوع البحث من هذا التصور تصنيف (كاد) ـ وباقي الكلمات الناسخة: كان وأخواتها، وأخوات (كاد) ـ ضمن الأدوات، والأداة «مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق. والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة»[٢]. والأدوات تنقسم إلى قسمين: «الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني، كحروف الجر، والنسخ، والعطف... والأداة المحولة: وقد تكون هذه: ظرفية... أو اسمية... أو فعلية: لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها، وكاد وأخواتها»[٣]. وقد ذكر تمام حسان أن هذه الأدوات «تشترك في عدم دلالتها على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وغيره، حيث تكون الأداة العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها، لدرجة أنه يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملا»[٤].

أما لماذا عدت النواسخ جميعها من الأدوات عند هؤلاء، فقد عللوا لذلك بأن

(١) انظر: اللغة العربية، معناها ومبناها (٨٦) وما بعدها، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (١٧٩) وما بعدها.

(٢) اللغة العربية، معناها ومبناها (١٢٣).

(٣) المرجع السابق، وأقسام الكلام العربي (١٥٨).

(٤) اللغة العربية، معناها ومبناها (١٢٥).

جميعها يفيد معنى الزمن ولا يفيد واحد منها معنى الحدث، وقد ورد ذلك على لسان النحاة واللغويين. وأن جميعها إلا (كان) يضيف إلى معنى الزمن أحد معاني الجهة. ثم إن بعضها لا يدخل في جدول تصريفي شأنه شأن باقي الأدوات، أما ما تصرف منها فإنه ناقص التصرف... ولا نجد واحدا منها يتصرف تصرف الفعل التام. والوظيفة الأساسية التي تؤديها هذه الكلمات هي النسخ فحسب(١). فصلة (كاد) بالفعلية «ليست قائمة، فتنقصه إحدى الركيزتين الرئيستين اللتين يقوم عليهما الفعل، وهي: الحدث، ولست أدري إن كانت الركيزة الثانية: الزمن واضحة أم أن الكلمة تفتقر إليها أيضا»(٢).

وقد ناقش ابن مالك في باب: كان وأخواتها دعوى أن هذه الأدوات تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على حدث، ونسب ذلك لجماعة من النحاة منهم ابن جني وابن برهان والجرجاني، ثم حاول نقض ذلك وإبطاله بعشرة أوجه، منطلقة في أغلبها من التسليم بفعلية هذه الأدوات(٣).

ومع أنه لا مشاحة في الاصطلاح، فإنه لا مانع من تمييز هذه الكلمات – ومنها كاد– عن تلك الأفعال المعتادة، مع تفهم دواعي مسلك النحويين السابقين الذين لحظوا اشتراك هذه الكلمات مع باقي الأفعال في عدة علامات، مما حدا بهم ليسلكوها ضمنها. ولعل مما يؤكد ضرورة التمييز بين هذه النواسخ وباقي الأفعال المعتادة، أن هذه الأخيرة تدل عل حدث مقترن بزمان بخلاف الأولى المختصة بالأساس بالدلالة الزمنية فحسب. كما أن مما يعضد تمييز هذه النواسخ عن غيرها من الأفعال أنها تدخل على الأفعال، دون أن يكون ذلك على سبيل التوكيد اللفظي، فيقال: كان يفعل، وأمسى يفعل، وكاد يفعل...

(١) انظر: المرجع السابق (١٣٠)، وأقسام الكلام العربي (١٦١).

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق (١١٧).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٨–٣٤١)، والتذييل والتكميل (١/ ١٣٢–١٣٨).

إعمال (كاد) :

ألحق النحويون (كاد) وباقي أفعال المقاربة بـ(كان) وأخواتها في العمل، فهي تدخل على الجمل الاسمية؛ فـ« حق أفعال هذا الباب أن تذكر في باب كان، لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالبا ترك الإخبار بجملة فعلية، فلذلك أفردت بباب »[١]. فهي ترفع الاسم شأنها في ذلك شأن (كان)، أما الخبر، فإن كان مجرداً من (أن)، « فلا خلاف أن الفعل فيه داخل على المبتدأ والخبر »[٢]، أي أنه في محل نصب خبر. أما إذا اقترن بـ(أن)[٣]، فاختُلف فيه على أقوال :

* قيل : هو بدل من الاسم، ونسب ذلك للكوفيين[٤]، واختاره ابن مالك[٥]، قال أبوحيان : « وأظن قولهم مبنياً على أن هذه الأفعال ليست ناقصة، فيكون المعنى عندهم : قرب قيام زيد، وكرب خروج عمرو، ثم قدمتَ الاسم، وأخرتَ المصدر، فقلت : قرب زيد قيامه، ثم جعلته بالفعل. ويحتج على هذا بقولهم : عسى أن يقوم زيد، وأن هذا هو الأصل، وهي تامة، ثم إن تقدم الاسم فهو على البدل حملا لها على طريقة واحدة »[٦].

* وقيل : إن الخبر منصوب على المفعولية، ونسب ابن مالك ذلك إلى سيبويه[٧]،

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٨٩).

(٢) التذييل والتكميل (٤ / ٣٤٧). وانظر : شرح المفصل لابن يعيش (٧ / ١١٩).

(٣) سوف نعرض في موضع لاحق لحكم اقتران خبر (كاد) بـ(أن).

(٤) انظر : اللباب للعكبري (١ / ١٩٢)، شرح الكافية (٢ / ٣٠٣)، ارتشاف الضرب (٢ / ١٢٢)، والتذييل والتكميل (٤ / ٣٣٤)، المغني (٢٠٢)، تعليق الفرائد (٣ / ٢٩٧)، الموفي في النحو الكوفي (١٣٠).

(٥) شرح التسهيل (١ / ٣٩٤).

(٦) التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٤-٣٣٥).

(٧) انظر : شرح التسهيل (١ / ٣٩٤)، والتذييل والتكميل (٤ / ٣٤٧). والذي يظهر من كلام سيبويه أنه يعد المصدر المؤول خبراً لـ(كاد)، كما رجح ذلك محمد عبدالخالق عضيمة (المقتضب (٣ / ٦٨-٦٩، هـ٢).

كما نُسب إلى المبرد[١]. واستُدل لهذا القول بأن (أن) وما بعدها تتقدر بالمصدر، والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث، مما يرجح كونها في موضع المفعول[٢].

* وقيل: إن المصدر المؤوّل منصوب على نزع الخافض؛ لأن حرف الجر يسقط كثيرا مع (أن)، فمعنى عسى زيد أن يقوم: عسى زيد للقيام. ونسب ابن مالك هذا القول لسيبويه[٣]. وقد «حذف حرف الجر على القياس، وأوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال»[٤].

* وقيل: إن المصدر المؤول خبر لـ(كاد)، إذ أصله المبتدأ والخبر، وعملت (كاد) عمل (كان)، ونُسب هذا القول للجمهور[٥]، واختاره ابن عصفور[٦]. واستُدل لهذا القول بأنهم لما ردوا الخبر إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل، ولم ينطقوا بالمصدر، كما في قول الشاعر:

أكْثرتَ في العَذلِ مُلِحًّا دائِما لا تلْحَني، إنّي عسَيْتُ صائمًا[٧]

(١) انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٩٤). والذي يظهر من كلام المبرد في المقتضب (٣/ ٦٨-٦٩)، أنه يعد المصدر المؤول خبراً لـ(كاد) التي تعمل عنده عمل (كان) وأخواتها.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٧٨-١٧٩)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٤٧).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٩٤). ومعتمد ابن مالك في هذه النسبة والتي قبلها، قول سيبويه: «وتقول: عسيت أن تفعل، فأن هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أن تفعل. واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر. وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء» الكتاب (٣/ ١٥٧). والذي يظهر -كما ذكر محمد عبدالخالق عضيمة- أن سيبويه يذهب إلى أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان)، فالمرفوع بعدها اسم، والمصدر المؤوّل خبرها، وتفسيره هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب. انظر: المقتضب (٣/ ٦٨-٦٩، هـ٢).

(٤) شرح الكافية للرضي (٢/ ٢٢٠).

(٥) انظر: الإيضاح (٧٥)، المفصل (٢٦٩)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٧٨)، شرح الكافية للرضي (٢/ ٣٠٢)، الارتشاف (٢/ ١٢٢)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٤٧)، منهج السالك (٦٩)، المغني (٢٠١).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٧٨).

(٧) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨٥)، والخصائص(١/ ٩٨)، وشرح المفصل (٧/ ١٤)، والخزانة (٣/ ٥٤٠، ٤/ ٧٧)، والعيني (٢/ ١٦١).

وهذا القول أرجح فيما يظهر لي؛ خاصة أن منع الإخبار باسم المعنى عن الجثث (اسم العين) ليس على إطلاقه؛ فـ«اسم المعنى يصح وقوعه خبراً عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، وهذا من قبيل: زيد عدل. وفيه ثلاثة توجيهات: أحدها: كونه مجازاً عقلياً بحمله على الظاهر، وهو جعل المعنى نفس العين مبالغة. والثاني: أن المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه، وتأويل اسم المفعول في نحو: زيد خلْق، أي: مخلوق. والثالث: أنه على تقدير مضاف محذوف»(١).

رأي بعض المعاصرين في المسألة:

أما المحدثون فمع أن أكثرهم تابعوا رأي الجمهور، وألحقوا (كاد) وباقي أفعال المقاربة بـ(كان) في العمل، فإن لبعضهم اجتهاداً مغايراً مبناه على موقف من مسألة عرفت جدلاً واسعاً بين الدارسين، وأعني بها ما عُرف بنظرية العامل.

فقد ذهب مهدي المخزومي المأخوذ بما أقدم عليه أستاذه إبراهيم مصطفى من هدم لنظرية العامل في النحو العربي(٢)، إلى تأكيد أن الذي دعا النحويين لجمع

(١) خزانة الأدب (١/ ٤٣١).

(٢) يقول مهمدي المخزومي عن إبراهيم مصطفى: «ولكنه في إحياء النحو بالرغم من كل تلك المحاولات، استطاع أن يزلزل الأرض تحت أقدام الدارسين المقلدين، وأن ينسف نظرية العامل، فلم يعد لها سحرها ولا سلطانها القديم، وكان رحمه الله يقول: تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة» قضايا نحوية (٣٠). ولا شك في أن تصوير المسألة وفق هذه الصورة، وكأنها حرب ضروس ينسف فيها اللاحق ما بناه السابق، ينبئ عن روح لا تكتفي بالإصلاح والتقويم، بل تنزع إلى النسف والهدم، والواجب البناء على جهود السابقين، والإفادة منها واستيعابها، وتقويمها علمياً، وانتقاء الصالح والمحافظة عليه، مع التطوير والإفادة من كل مكتسب جديد مفيد.

وانظر في الموقف من العامل النحوي عموما: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي (٤٩) وما بعدها، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إبستمولوجية (٩٧) وما بعدها، إحياء النحو (٣١) وما بعدها، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية (٥١) وما بعدها، أصول النحو العربي (٢٤٢) وما بعدها، فقه اللغة في كتب العربية (١٥٨) وما بعدها.

هـذه الأدوات في باب واحد، ومن ثَـمّ إلحـاق (كاد) وغيـرها من أفعـال المقاربـة بباب (كـان)، « هو مـا تـصوروه مـن عـمل لـهـذه الأفعـال، ومـا لاحظوه من شبه بينـها في الاستعمال وطريـقة (العمل)، وكان تشبثهم بفكرة العامل، وتحديد الدرس النحوي بالحدود التي رسمتها لهم (فكرة العمل) قد أوقعهم في هذا الخلط وأمثاله.

وعـلى أساس من فـكرة الـعـمل ألحقت أفـعـال هذه المجموعـات الثلاث[1] بأفعال الكـينـونـة، أو الـوجود، أعـني: (كان) وأخـواتـها، تـمسكـا بما بـين هـذه المجموعات و(كان) وأخواتها من شبه واهٍ في طريقة الاستعمال، مع أنها في واقع الأمر تختلف عنها دلالة واستعمالاً »[2].

فإذا كـانت (كان) وأخـواتـها لا تـخرج عن كـونـها أدوات لـلـدلالة عـلى الـوجود الـعام أو الخاص أو المستـمـر، فإن وظائـف هـذه الأفـعـال ـ أي أفـعـال المـقـاربـة ـ « هي الـدلالـة عـلى المقـاربة، والـدلالـة عـلى الـرجـاء، والـدلالـة عـلى الـشروع، ولـيس لـهـذه الأفـعـال وظائف أخـرى، كالـتي تـصورهـا النحـاة، من اقتـضاء لـلـمرفوع والمنـصوب، وعـمل لـهـا فـيـهـمـا. ويـبـدو أن الجـمل الـتي تـلـيـهـا، جـمل فـعـلـيـة، تـتألف من فـعل وفـاعل، يتأخـر الفـاعل فـيـهـا عن الـفـعل في موضع، ويـتـقدم عـلى الـفـعل في موضع آخر[3]، نحـو: كاد يـقوم زيد، وكـاد زيد يـقوم. أمـا دخول (أن) عـلى الفـعل بعد (أوشك) و(عسى) مثـلا، ... فلن يغـير طبـيعة الجـملـة بعدهـمـا، ولن تحوّل بـعدها إلى جـملة اسمية »[4].

(١) المراد: أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع.

(٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه (١٨٧).

(٣) هـذا القول مبناه رأي للدكتور المخزومي يذهب فيه إلى أن الفاعل في الجملة الفعلية يبقى كذلك سواء تأخر عن الفعل أو تقدم عليه، مخالفاً بذلك جمهور النحويين الذين يمنعون تقدم الفاعل على الفعل، مع محافظته على وظيفة الفاعلية. ففي حال تقدمه يصبح مبتدأ عندهم. انظر: في النحو العربي، قواعد وتطبيق (٨٦، ٩١).

(٤) في النحو العربي: نقد وتوجيه (١٨٨).

فلا أثر لهذه الأدوات في الإعراب، وإنما حال الجملة بعد دخولها عليها كحالها قبل ضمها إليها. وهذا القول لا يخلو من بعد؛ إذ لا يبعد أن يكون للكلام حين يصاغ في تراكيب وجمل معينة، علاقات نحوية تؤثر في شكل الكلمة، مع التسليم بأن العمل سواء أكان رفعاً أم نصباً أم غيره، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره «وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»(١). و«الرافع والناصب والجار والجازم إنما هو المتكلم، والألفاظ لا عمل لها، لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ، وينصب عند آخر، ويجر ويجزم عند آخر، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدماً، نسبوا العمل إليها اتساعاً ونظماً للاصطلاح فقط»(٢).

شروط ما تدخل عليه (كاد):

تدخل (كاد) على الجمل الاسمية، ويشترط في الاسم المرفوع بعدها أن يكون مختصاً غالباً، أي أن يكون معرفة، أو مقارباً لها، فلا يقال: كاد رجل يقوم إلا قليلاً(٣).

ومع أنه لم يرد تعليل ـ فيما اطلعت عليه ـ من النحويين لذلك، إلا أن الأمر مفهوم مما يورده النحويون عند اشتراط تعريف الاسم المرفوع الذي يلي (كان) وأخواتها؛ وذلك لأن البابين ـ باب (كان) وأخوتها، وباب (كاد) وأخواتها ـ متشابهان في أغلب الأحكام، ولا يختلفان من حيث الاستعمال إلا في بعض الأحكام، مثل الشروط الخاصة بخبر (كاد)؛ ولذلك حمل ابن مالك (كاد) على (كان) عند حديثه عن تعريف الاسم، يقول: «حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقارباً لها؛ كما يحق ذلك لاسم (كان)، وقد يرد نكرة محضة»(٤).

(١) الخصائص (١/ ١١٠).

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (١/ ١٣٣).

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي (٤/ ٢١٨)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٥٣).

(٤) شرح التسهيل (١/ ٣٩٥).

وعلل بعض النحويين لإجازة تنكير اسم (كان) أحياناً، بتشبيه المرفوع في باب (كان) بالفاعل، والمنصوب بالمفعول، وكما جاز تنكير الفاعل وتعريف المفعول، جاز كذلك تنكير المرفوع بعد (كان)، يقول ابن مالك: «ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبها بالمفعول، جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة»(١).

أما المنصوب في باب (كاد)، فنظراً لتميزه عن المنصوب في باب (كان)، فقد فصل فيه النحويون، وبسطوا فيه القول، ومما اشتُرط فيه ما يلي:

[١] أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع:

يقول المبرد: «فلا تذكر خبرها إلا فعلا، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته»(٢). وإنما وجب أن يكون الخبر جملة لتوجه الحكم إلى مضمونها، ووجب في هذه الجملة أن تكون فعلية؛ لتدل على الحدث(٣). وقد شبه سيبويه (كاد) وما أشبهها بحروف الاستفهام في طلبها للأفعال، يقول موازناً بين خبري (كان) و(كاد): «فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثمَّ، وهو ثَمَّ خبر كما أنه ههنا خبر، إلا أنك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال، نحو: هلاّ وألا»(٤).

ويقول ابن عصفور: « هذا النوع الذي هو لمقاربة ذات الفعل، نحو: كاد زيد يفعل، جعلوا فعل الحال في موضع خبره في فصيح الكلام لمقاربته للحال، إجراءً له

(١) المرجع السابق (١ / ٣٥٦).

(٢) المقتضب (٣ / ٧٥).

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١ / ٢٠٣-٢٠٤).

(٤) الكتاب (٣ / ١٦٠). والمقصود بالحروف: الكلمات، وهي كاد وكرب.

مُجرى ما قاربه، ولما قصدوا المناسبة بين أفعال المقاربة وأخبارها، وكانت المناسبة لا تحصل إلا بالفعل لا بالاسم، عدلوا لذلك عن أن يجعلوا أخبارها الأسماء إلا في ضرورة منبّهة على الأصل»(١).

واشتُرط أن يكون الفعل في الجملة الواقعة خبراً مضارعاً؛ ليدل على الحال أو الاستقبال(٢)، و«لأنه أدل على مقتضى (كاد)»(٣). فإذا قلت: كدت أفعل، «كأنك قلت: مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه، ولست بمنزلة من لم يتعاطه، بل قربت من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته، وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم»(٤).

ومن أمثلة مجيء خبر (كاد) جملة فعلية فعلها مضارع، قول الله تعالى: ﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾(٥). وقوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾(٦).

وقد ورد خبرها مفرداً شذوذاً في قول تأبط شرا:

فأبت إلى فهم وما كدت آئباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر(٧)

فقيل: إن ذلك تنبيه على الأصل لئلا يجهل(٨). وقيل: هو من باب الضرورة،

(١) التذييل والتكميل (٤/ ٣٣٦).

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٠٥).

(٣) الإنصاف (٢/ ٥٥٥).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٣).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٥٠.

(٧) انظر البيت في: الحماسة (١/ ٧٢)، شرح الحماسة للمرزوقي (٨٣)، الاختيارين (٢٩٦)، الخصائص (١/ ٣٩١)، شرح الجمل لابن عصفور (١/ ١٣٠)، شرح التسهيل (١/ ١٩٣)، شرح الكافية (٤/ ٢٢١)، الخزانة (٨/ ٣٧٤-٣٨٢)، التذييل (٤/ ٣٤٣)، شرح التصريح (١/ ٢٠٣). ويروى البيت: وما كنت آئباً، قال ابن جني: والصواب الرواية الأولى.

(٨) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ٣٣٨).

أشبهت فيه (كاد) استعمال (كان)، فأفرد الخبر[١]. وقد أورد ابن جني البيت في باب: امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس، قائلا: « وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ... أو لأن قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إياه؛ (و)[٢] كاستغنائهم بـ: كاد زيد يقوم، عن قولهم: كاد زيد قائما أو قياما. وربما خرج ذلك في كلامهم »[٣] ثم ذكر البيت.

[٢] أن يكون الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) رافعاً لضمير الاسم:

فلا يجوز أن يسند إلى اسم آخر ظاهر، سواءً كان هذا الظاهر سببياً لاسم (كاد) أم أجنبياً عنه؛ وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل لا غيره، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك؛ فلا يقال: كاد زيد يخرج غلامه[٤].

ولكن وردت نصوص فصيحة جاء فيها المرفوع بعد الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) اسماً ظاهراً، وقد اختلف في تخريج هذه النصوص؛ فاستثنى الرضي من الشرط أن يكون « المسند إلى سببه معنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيد تخرج نفسه، هو بمعنى: كاد زيد يموت »[٥].

أما ابن مالك فقد اضطربت عبارته في هذه المسألة؛ حيث قال: « ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم، وكون الفاعل غيره قليل »، ثم قال: « ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤوّلا بأنه هو »[٦]؛ فكيف يكون الأمر متعيناً، ثم يجيز أن يكون الفاعل غيره على قلة؟ مما يدل على أنه لا يتعين. ثم أردف ذلك بأن هذا القليل

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٤٠)، شرح الكافية (٤ / ٢٢١).
(٢) هكذا في المطبوع، والمعنى الصحيح بدونها؛ لأن ما بعدها تمثيل لما قبلها.
(٣) الخصائص (١ / ٣٩١).
(٤) انظر: شرح الكافية للرضي (٤ / ٢١٩)، شرح التصريح على ا لتوضيح (١ / ٢٠٤).
(٥) شرح الكافية (٤ / ٢١٩).
(٦) شرح التسهيل (١ / ٣٩٦،٣٩٨).

مؤوّل، فإذا كان مؤوّلاً، فلا يثبت للقلة حكم البتة، كما علق على ذلك أبو حيان، واصفاً كلام ابن مالك، بأنه «كلام مُتَبَّج»(١).

أما أبو حيان، فقد ذكر أن نسبة الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) إلى غير اسمها لا يجوز عند أصحابه، وما ورد من ذلك فهو مؤوّل(٢).

ومما ورد فيه الفعل الواقع خبرا لـ(كاد) مسنداً لغير اسمها قول ذي الرمة:

وأُسقيه حتى كاد مما أبثُّه تكلمني أحْجاره وملاعبُه(٣)

وقد أول البيت على أن (أحجاره) بدل من اسم (كاد) بدل اشتمال وليس اسماً لـ(كاد)، بل اسمها ضمير مستتر فيها، والتقدير: وكادت أحجاره تكلمني، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الإخبار غالبا. وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه، فسقط ما قيل إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسم كاد(٤).

ومن ذلك أيضاً قول الشماخ:

فحلأَها حتى إذا طال ظِمْؤُها وقد كِدْن لا يبقى لهن شُحومُ(٥)

حيث أول البيت كذلك على المعنى، حتى يتوافق مع ما قرره النحويون من قاعدة.

ولا يخفى ما في هذا التأويل من التعسف الظاهر، ثم إني تتبعت بعض استعمالات (كاد)، فألفيت شواهد أخرى غير قليلة أسند فيها الفعل الواقع خبراً

(١) التذييل والتكميل (٤/ ٣٦٥).

(٢) التذييل والتكميل (٤/ ٣٦٥).

(٣) انظر البيت في: ديوان ذي الرمة (٨٢١)، الكتاب(٤/ ٥٩)، النوادر(٥٤٠)، الصاحبي (٢٢٩)، أدب الكاتب (٤٦٢)، شرح شواهد شرح الشافية (٤١-٤٢)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٦٥)، شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٠٤). ومعنى أُسقيه: أدعو له بالسقيا.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٠٥).

(٥) انظر: ديوان الشماخ (٣٠٠)، التذييل والتكميل (٤/ ٣٦٦). ومعنى حلأها: منع الحمار الأتن من ورود الماء. والظمء: ما بين الشربتين.

لـ(كاد) لغير ضمير اسمها؛ من ذلك قول حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قَد أَصبَحَ القَلبُ عَنها كادَ يَصرِفُه عَنها تَتَرُّعُ قَولٍ غَيَّرَ الشَعَرا(١)

وقول الفرزدق:

كادَ الفُؤادُ تَطيرُ الطائِراتُ بِهِ مِنَ المَخافَةِ إِذ قالَ ابنُ أَيّوبِ(٢)

وقول الأخطل:

نور أضاء لنا البلاد وقد دجت ظلم تكاد بها الهداة تجورُ(٣)

وهذه الشواهد وغيرها تضعف الرأي القائل بمنع هذه المسألة، والأولى من ذلك أن يقال: إن رفع الفعل الواقع خبراً لـ(كاد) لضمير اسمها هو الكثير الشائع، ويجوز ـ على قلة ـ أن يسند الفعل الواقع خبرا لـ(كاد) إلى غير ضمير اسمها، بشرط أن يكون المسند إليه سبباً للاسم، وليس أجنبياً عنه، فيضاف الاسم الظاهر إلى ضمير اسمها، أو تشتمل جملة الخبر على رابط يربطها بالاسم المتقدم، كما هو الشأن في كل الأمثلة السابقة. وهذا القول لم أجده في المراجع التي تيسر لي الاطلاع عليها، إلا ما اضطرب ابن مالك في التعبير عنه، مع أنه اقتصر على إيراد بيت ذي الرمة السابق. ولعل مما يدعم هذا الترجيح صحة مجيء ذلك مع باقي الأفعال الأخرى غير (كاد).

[٣] اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ):

الغالب في الجملة الواقعة خبراً لـ(كاد) أن تتجرد من (أنْ)؛ ولعل ذلك لدلالة (كاد) على « شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرها أن يقرن بـ(أن) غالبا »(٤). فلما كانت « كاد أبلغ

(١) انظر: ديوان حسان بن ثابت (٢١٧).

(٢) انظر: ديوان الفرزدق (١ / ٢٦).

(٣) انظر: شعر الأخطل (٢ / ٤٠٤).

(٤) شرح التصريح على التوضيح (١ / ٢٠٧).

في تقريب الشيء من الحال، حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال »[١].

والقول بأن عدم اقتران الخبر بـ(أن) هو أمر غالب، لا يعني أن ذلك متفق عليه، بل الخلاف في المسألة ظاهر؛ حيث ذهب بعضهم إلى أن ذلك لازم، ولا يقترن الخبر بـ(أن) إلا في حال الضرورة، وهو ما يمكن أن يفهم من كلام سيبويه[٢]، كما ذهب إلى ذلك المبرد الذي يقول عن (كاد) : « فلا تذكر خبرها إلا فعلا؛ لأنها لمقاربة الفعل في ذاته، فهي بمنزلة قولك : جعل يقول، وأخذ يقول، وكرب يقول، إلا أن يضطر شاعر، فإن اضطر جاز له فيها ما جاز في (لعل) » . ثم أورد بيتاً لرؤبة جاء فيه خبر (كاد) مقروناً بـ(أن)[٣].

كما نسب أبو حيان القول بالضرورة في هذه المسألة إلى أصحابه المغاربة، يقول معلقاً على عبارة ابن مالك : والتجريد مع (كاد) وكرب أعرف : « يعني : وتجريد المضارع الواقع خبراً لهما من (أن) أعرف من اقترانه بها . أما اقترانه بهما معهما فهو عند أصحابنا من باب الضرورة، لا يقع في الكلام »[٤].

وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الجملة الواقعة خبراً لـ(كاد) بـ(أن) جائز، ولكنه قليل، ووافقه الرضي الذي يقول : « وإنما غلب في أفعال المقاربة، أعني كاد ومرادفاته، كون أخبارها كذلك[٥]، وجوز اقترانها بأن، لكونها من شدة القرب الذي فيها، كأنها للانتقال والشروع أيضا، فهي ليست متضمنة لمعنى كان، مثل

(١) أسرار العربية (١٢٩) .

(٢) انظر : الكتاب (٣ / ١٦٠) . وقد نسب صاحب التصريح إلى سيبويه القول بأن الاقتران قليل، وليس من باب الضرورة . انظر : شرح التصريح على التوضيح (١ / ٢٠٧) .

(٣) انظر : المقتضب (٣ / ٧٥) .

(٤) التذييل (٤ / ٣٣٧) . وانظر في رأي الأندلسيين : المقرب (١ / ٩٨)، وضرائر الشعر لابن عصفور (٦١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢ / ١٧٦)، وشرح الجمل لابن خروف (٢ / ٨٣٧)، وشرح الجزولية للورقي (٢ / ٢٢٧)، والتوطئة (٢٩٩)، والملخص في ضبط قوانين العربية (١ / ٤٤٢) .

(٥) أي أن تكون مجردة من (أن) .

أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز في بعضها اقتران الخبر بأن . . . ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال »(١).

ومن الأمثلة التي يوردها النحويون على اقتران الجملة الواقعة خبراً لـ(كاد) بـ(أن)، قول رؤبة:

ربع عفاه الدهر طولا فامحى قد كاد من طول البلى أن يمصحا(٢)

وقول الآخر:

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود(٣)

وقول الآخر:

أبَيْتم قبولَ السلْمِ منا، فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السَّلِّ(٤)

هذه الأبيات التي يوردها النحويون في هذه المسألة، وقد أورد ابن مالك في (شواهد التوضيح) جملة من الآثار جاء فيها خبر (كاد) مقترناً بـ(أن)؛ وهي:

* قول عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)(٥).

* قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)(٦).

---

(١) شرح الكافية (٤ / ٢٢٢).

(٢) انظر: ملحقات ديوان رؤبة (١٧٢)، الكتاب (٣ / ١٦٠)، الكامل (٢٥٣)، المقتضب (٣ / ٧٥)، المسائل الحلبيات (٢٥١)، أدب الكاتب (٤١٩)، أسرار العربية (٥)، شرح الكافية (٤ / ٢٢٢)، والخزانة (٩ / ٣٤٧-٣٥٢). ومصح الشيء يمصح: إذا ذهب.

(٣) نسب البيت إلى أبي زبيد الطائي في الاقتضاب (٣ / ٢٤٦)، وشرح أبيات المغني (٨ / ٢٦). كما نسب لمحمد بن مناذر، انظر تحرير ذلك في هامش الخزانة (٩ / ٣٤٨)، وانظر البيت في: التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٨)، شرح أبيات المغني (٩ / ٣٤٨)، شرح التصريح على التوضيح (١ / ٢٠٧).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٩١)، شواهد التوضيح والتصحيح (١٠١)، التذييل والتكميل (٤ / ٣٣٧)، تخليص الشواهد (٣٣٠)، العيني (٢ / ٢٠٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب قول الرجل: ما صلينا (١ / ١٥٧)، وكتاب المواقيت، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت (١ / ١٤٧)، وليس فيه (أن) في كتاب المواقيت.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر.

* قول بعض الصحابة: (والبرمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج)[1].

* قول جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كاد قلبي أن يطير)[2].

* الأثر الذي نسب للرسول ﷺ: (كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفرا)[3].

وقد علق ابن مالك على هذه النصوص بقوله: « تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا بأن. وهو مما خفي على أكثر النحويين. أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن »[4].

وبعد البحث وجدت نصوصاً أخرى جاء فيها خبر (كاد) مقروناً بـ(أن)؛ منها:

* حديث الرسول ﷺ: (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم)[5].

ومما جاء فيه خبر (كاد) مقروناً بـ(أن) من الشعر:

* قول علباء بن أرقم:

بَصُرتُ بِهِ يَوماً وَقَد كادَ صُحبَتي مِنَ الجوعِ أَن لا يَبلُغوا الرَجمَ مِ الوَحَمْ[6]

* قول المغيرة بن حبناء:

دارُ الَّتي كادَ قَلبي أَن يُجَنَّ بِها إِذا أَلَمَّ بِهِ مِن ذكرِها لَمَمُ[7]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب سورة الطور، باب حدثنا عبدالله بن يوسف.

(٣) انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (٣١١)، الجامع الصغير للسيوطي (٢ / ٨٩)، شواهد التوضيح (١٠١).

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح (٩٩).

(٥) أخرجه البخاري، فتح الباري (٧ / ١٤٩)، ومسلم في صحيحه (٤ / ١٧٦٨).

(٦) انظر: الأصمعيات (١٣٣).

(٧) انظر: الأغاني (١٣ / ٨٧)، شعراء أمويون (٣ / ٩٩).